رسالة إلى الشيخ عبد العزيز بن باز

للشيخ؛ أسامة بن لادن

الحمد لله الذي أنزل الكتاب لإخراج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد ، والصلاة والسلام على من تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

إلى الشيخ عبد العزيز بن باز ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد سبق لنا في ((هيئة النصيحة والإصلاح)) أن وجهنا لكم رسالة مفتوحة في بياننا رقم (11) وذكرناكم فيها بالله ، وبواجبكم الشرعي تجاه الملة والأمة ، ونبهناكم فيها على مجموعة من الفتاوى والمواقف الصادرة منكم، والتي ألحقت بالأمة والعاملين للإسلام من العلماء والدعاة أضرارا جسيمة عظيمة.

وكان من آخر تلك الفتاوى ما فجعتم به المسلمين عموما والمجاهدين والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان من أهل فلسطين خصوصا، من إضفاء الصبغة الشرعية الدينية على الخيانات السياسية لحكام العرب الذين خانوا الله ورسوله، حيث اعتبرتم ما يقوم به هؤلاء من توقيع صكوك استسلامية تقضي بتسليم فلسطين إلى اليهود والاعتراف بسيادتهم الأبدية عليها من قبيل الصلح الجائز مع العدو.

ولما كانت الفتوى بهذه الدرجة من الخطورة ، وكانت أصوات أهل العلم المستنكرة لها قد تعالت في الداخل والخارج – وكان بياننا السابق من هذا القبيل –كانت الأمة تتوقع منكم موقفا ينصف القضية وترجعون به إلى الصواب ، بعد أن حصحص الحق ، وشهدت الأدلة المختلفة على بطلان تلك الفتوى وما تضمنته من خلط وتلبيس.

غير أن الجميع فوجئ لا لأنكم أكدتم فتواكم السابقة بما نشرته الجريدة المدعوة ((المسلمون)) بتاريخ 19 شعبان 1415هـ.الموفق 20 يناير 1995 في عددها ((520)) فقط ، بل لما تضمنه هذا التأكيد أيضا من إضافات وتفسيرات لمفهومكم لما يسمى بالسلام مع اليهود ، حيث تضمنت تلك التفسيرات أمورا لم يكن اليهود وعملاؤهم يحلمون بصدورها منكم لما أشادوا بالفتوى السابقة وصفقوا لها.

ونحن في هذه الرسالة نود أن ننبه على بعض الأمور التي لم يتسع لها البيان السابق ، وبعض الأمور التي أثارتها فتواكم المؤكدة الثانية ، وذلك بشيء من الإيجاز والإجمال ، لأن ما ذكرناه في بياننا السابق ، وما بينته رسائل وفتاوى أهل العلم في الداخل والخارج من بطلان هذه الفتاوى يغني عن التطويل والتفصيل في الموضوع بما لا يتسع له مثل هذا البيان .

وعليه فإننا سنوجز كلامنا فيما يلي:

أولا: إن كل ما سقتموه من أدلة في الفتوى الأولى والثانية غاية أمره أن يدل على جواز الهدنة مع العدو عند توفر الشروط اللازمة.

وقد بين أهل العلم أن ما يجري بشأن فلسطين الآن ليس من الصلح المعتبر شرعا في شئ ، لأنه لم يتوفر فيه من الأركان والشروط إلا ما كان من قبل العدو، فطرف العقد الثاني هو زمرة من العلمانيين المرتدين من حكام العرب، ومحل العقد هو أرض فلسطين ومسرى الرسول صلى الله عليه وسلم التي هي أرض إسلامية ، وصيغة العقد قاضية بتملك هذه الأرض لليهود تمليكا أبديا ، وتلغي فرض الجهاد بشكل دائم.

ولما كان الإجماع منعقدا على بطلان ولاية المرتد، ومنعقدا كذلك على بطلان أي عقد يقضي بتمليك أي شبر من أرض المسلمين للعدو ، علم بذلك أن هذا المسمى ((سلاما)) باطل من أساسه بالإجماع.

ومما يثير العجب والاستغراب هنا هو وصفكم لرئيس ما يسمى ((السلطة الوطنية الفلسطينية)) وشرذمته العلمانية بأنهم ((ولي أمر المسلمين في فلسطين)) وبالتالي يجب الالتزام بما يعقده من عقود ويلتزم به من معاهدات مع العدو ، مع أنه من المعلوم من فتاوى أهل العلم أن العلمانية كفر مخرج من الملة ، وأنتم ممن أفتى بذلك مرارا وتكرارا.

وهؤلاء لم يخفوا في يوم من الأيام منهجهم العلماني الفاضح الواضح في أقوالهم وأفعالهم ومواثيقهم ، فكيف يستقيم مع هذا وصفهم بأنهم ((ولي أمر المسلمين في فلسطين))؟!.

ثانيا : إن ما بينت عليه هذه الفتوى من دعوى ضعف المسلمين وعجزهم عن قتال اليهود باطل هو الآخر، باطل من جهة كونه لم يصدر من قبل أهل النظر والاختصاص، ومن ليس أهلا للنظر في مثل هذه الأمور لا يجوز له الحكم بناء على نظره ولو أصاب الصواب.

وهو باطل أيضا من جهة كونه لم يصادف الصواب هنا، فمَنْ مِنْ أهل الخبرة والاختصاص – الذين هم المرجع في تقدير مثل هذه الأمور – قال لكم إن أكثر من مليار مسلم يملكون أكبر ثروة في العالم وأهم الواقع الاستراتيجية فيه ، عاجزون عن مواجهة خمسة ملايين يهودي في فلسطين؟!

إن علة المسلمين اليوم ليست في الضعف العسكري ، ولا في الفقر المادي ، وإنما ينقصها علماء من أمثال ابن تيمية وحكام من جنس صلاح الدين – رحمهم الله – حتى يجتمع صلاح السلطان وصدق الإيمان وهدي القرآن ، وعندئذ لن تغلب منهم اثنا عشر ألف من قلة، (وكان حقا علينا نصر المؤمنين).

وقد أكدت العمليات البطولية التي يقوم بها العزل من أطفال وشباب فلسطين المسلمين ، وما أثارته من الرعب وألحقته من أضرار في صفوف العدو صدق هذه الحقيقة ، فكيف لو توجهت الأمة كلها هذا التوجه وسلكت هذا المسلك؟

ثالثا: إن ما ذكرتموه مما يترتب على الصلح مع اليهود من جواز التبادل الديبلوماسي والتعاون الاقتصادي يتناقص مع ما ذكرتموه من أن تملك اليهود فلسطين ((تمليك مؤقت)) لأن التبادل الديبلوماسي بمقتضى العرف والقانون الدولي الذي تجري في ظله عملية السلام، والذي هو مرجع هؤلاء يعتبر اعترافا متبادلا يمنع أي طرف من التدخل في شؤون الطرف الآخر على أي وجه يمكن أن يخل بسيادته المطلقة والدائمة على أراضيه.

إن اليهود لم يكونوا يحلمون – في سعيهم إلى اختراق الأمة الإسلامية ، ونهب ثرواتها – بأكثر مما قدمتم لهم من تسويغ ((شرعي)) لفتح العواصم والأسواق الإسلامية أما سفاراتهم ومركزا تجسسهم وبث فسادهم وأفكارهم وأمام بضائعهم ومنتجاتهم فهذه خطوة لازمة للتمهيد إلى إقامة دولة إسرائيل من النيل إلى الفرات مرورا بأجزاء كبيرة من جزيرة العرب.

رابعا: ما قلتموه من أن تملك فلسطين لليهود بمقتضى هذا السلام المزعوم هو ((تمليك مؤقت)) مناف للحقيقة والواقع ، لأن نصوص كل الاتفاقيات والمعاهدات تنص على أنه تملك أبدي بما في ذلك اتفاقية كامب ديفد من مصر ، واتفاق غزة أريحا مع منظمة التحرير ، واتفاقية وادي عربة مع الأردن ، وأكثر هذه الاتفاقيات طموحا تلك التي تطالب باسترجاع ما احتل من فلسطين في حرب 1967 مقابل التنازل من العرب عن ما احتل في حرب 1948 وهذا هو ما يعنونه بقولهم ((الأرض مقابل السلام)) ولنفترض أن اليهود تنازلوا عما احتل سنة 1967- وهذا في غاية الاستبعاد ، لأنهم مصرون على أن القدس عاصمتهم الأبدية وهي مما احتل سنة 1967 – فبأي شرع يجوز إقرارهم على ما احتل من الأرض

سنة 1948 مع أن الإجماع منعقد على بطلان أي عقد يتنازل بموجبه المسلمون ولو عن شبر من الأرض ليتملكه العدو؟

وإذا أردتم التأكد فما عليكم إلا مراجعة تلك الاتفاقيات ، حتى لا تقولوا بغير علم، فهي صريحة في الاعتراف بسيادة العدو اليهودي الأبدية على ما احتل من فلسطين سنة 1948 ، لأنه بدون الاعتراف بذلك لن تكون لليهود أرض وبالتالي لن تكون لهم دولة يعقد معها الصلح والهدنة ويجوز معها التبادل الدبلوماسي والتجاري وغيرها من الأمور التي تقولون بجوازها معهم ، لأنه من المعلوم أن كل أرض ما سمي بإسرائيل إما مما احتل في 1948 أو 1967 وليس لها أرض زائدة على ذلك ، فكيف يقال مع كل هذا إن تمليكهم لتلك الأرض مؤقت مع أن جميع الأطراف يصفون ما يجري بأنه ((سلام دائم وشامل)) ؟!

إن الأمة عموما وأهالي فلسطين خصوصا كانوا ينتظرون منكم القيام بواجبكم الشرعي تحريضا على الجهاد واستنهاضاً للهمم له وحثاً للناس عليه وتأييداً ودعما للناهضين بأعبائه من الأفراد والجماعات.

وما كانوا يتوقعون منكم مثل هذه الفتوى التي تؤثم المجاهدين لتحرير الأقصى وفلسطين ، نعم تؤثمهم ، لأنهم بعملياتهم الجهادية ضد اليهود يخرقون اتفاق غزة أريحا الذي وقعه ((ولي أمر المسلمين في فلسطين)) كما زعمتم ، وخرق اتفاق وقعه ولي أمر المسلمين لا يجوز !!

وبهذه الفتوى تثبطون وتصيبون بالإحباط أولئك الذين قدموا الآباء والأبناء والأخوان والأزواج شهداء في سبيل الله لتحرير القدس وفلسطين ، لأنهم بمقتضى هذه الفتوى يكونون ماتوا على معصية لأنهم خرقوا اتفاقا عقده ((ولي أمر المسلمين في فلسطين)) هذا معنى كلامكم ومقتضى فتواكم ، فهل تعون ما تقولون ؟!أم تقولون على الله ما لا تعلمون؟!

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

خامسا: إن ما يبعث على الخوف والقلق ليس مجرد صدور هذه الفتوى منكم ، ولكن الأدهى أن هذه الفتوى صدرت بمقتضى منهج متبع من قبلكم في إصدار مثل هذه الفتاوى ، أهم ما يميزه :

1- أنه ينطلق من مبدأ مجاراة حكام السوء في أهوائهم السياسية ، ومواقفهم على تصرفاتهم.

2- وفي سبيل ذلك يتعسف الأدلة ويلوي أعناق النصوص لتستجيب لتلك الرغبات.

3- وإذا لم تسعف النصوص القابلة لذلك في الواقعة والمعروضة أبهم الحكم بصورة يتوصل بها الحكام لمرادهم.

4- أنه قائم على الجهل بالواقع الذي هو مناط الحكم ولا تجوز الفتوى على جهل به.

5- ولأنه مبني على رغبات الحكام المتقلبة فقد اتسم بكثير من التناقض والتعارض.

6- وقد أوردنا في رسالتنا السابقة من الأمثلة ما يشهد بصدق هذا الكلام.

ولا يخفى ما في هذا المنهج من البطلان الظاهر والفساد الجلي لأنه قائم على التشهي والمحاباة في إصدار الفتاوى وهذا –كما يقول ابن القيم رحمه الله – : ((حرام باتفاق الأمة ، وهذا مثل ما حكى القاضي أبو الوليد الباجي عن بعض أهل زمانه ممن نصب نفسه للفتوى أنه كان يقول إن الذي لصديقي علي إذا وقعت له حكومة أو فتوى أن أفتيه بالرواية التي توافقه وهذا مما لا خلا ف بين من يعتد بهم في الإجماع أنه لا يجوز .... وهذا من أفسق الفسوق وأكبر الكبائر ، والله المستعان)) (إعلام الموقعين 211/4).

هذا حكم المفتي الذي تشهى باختيار الأقوال التي توافقه ، وقد قيل بها قبله ، فما حكم من يتشهى بإنشاء أقوال وفتاوى مخالفة لإجماع السلف والخلف ؟!

هذا ونؤكد أن ما ذكرناه من النقد ليس مقصودا لذاته ، وإنما المقصود منه هو بيان الخطأ ليتجنب ، وهذا هو منهج أهل العلم ، يقول الإمام النووي عن نفسه إنه التزم ((بيان رجحان ما كان راجحا وتضعيف ما كان ضعيفا ، وتزييف ما كان زائفا ، والمبالغة في تغليط قائله ولو كان من الأكابر ، وإنما أقصد بذلك التحذير من الاغترار به)) (المجموع شرح المهذب 5/1) ولذا فإننا ننبه الأمة إلى خطورة مثل هذه الفتاوى الباطلة وغير مستوفية الشروط ، وندعوه إلى الرجوع في الفتوى إلى ألئك الذين جمعوا بين العلم الشرعي والاطلا ع على الواقع ، ولم تأخذهم في الله والصدع بالحق لومة لائم ، فضاق بهم النظام ذرعا فواراهم في السجون ، ورماهم خلف القضبان ، وفصلهم من أعمالهم ، ومنعهم حق الكلام.

كما نكرر دعوتنا لكم أيها الشيخ للخروج من خندق هؤلاء الحكام الذين سخروكم لخدمة أهوائهم وتترسوا بكم ضد كل داعية ، ورموا بكم في وجه كل مصلح ، ونخوفكم بما خوف الله به أفضل خلقه وخاتم رسله بقوله تعالى: (وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك لتفتري علينا غيره ، وإذا لاتخذوك خليلا ، ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا ، إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات ثم لا تجد لك علينا نصيرا) ، فإذا كان هذا التهديد

من الله تعالى لأفضل خلقه حتى لا يركنن ولو شيئا قليلا ، فكيف بمن ركن ركونا كثيرا ، وأصابه ما أصابه من فتنتهم بسبب هذا الركون ؟

كما نعظكم بحال أولئك الذين قال الله فيهم: (ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ألا ساء مايزرون).

إلا أن مما يهون من هذا الأمر –رغم عظمته– أن الأمة بدأت تنصرف عن مثل هذه الفتاوى الصادرة منكم، كما دلت على ذلك أصوات الاستنكار والرفض التي ارتفعت ضد هذه الفتوى في الداخل والخارج، وفي المقابل وضعت ثقتها فيمن هو أهل لها من العلماء والدعاة الصادقين حبساء السجون والقضبان ، الذين ساهمت مثل هذه الفتاوى فيما يعانونه على أيدي النظام الحاكم في سبيل جهرهم بالحق وصدعهم به ، من أمثال الشيخ سلمان العودة والشيخ سفر الحوالي وإخوانهم — فرج الله عنهم .

إلا أن هذا الإعراض عن فتاويكم — وإن كان يقلل من خطر ضلال الناس بها — إلا أن ذلك لا يعفيكم من المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقهم في الجهر بالحق وبيانه والصدع به وعدم كتمانه.

أيها الشيخ في ختام هذه الرسالة نقول لكم : إذا أنتم لم تستطيعوا أن تتحملوا تبعات الجهر بالحق والصدع به ، ومناصرة أهله ضد هؤلاء الحكام ، فلا أقل من أن تتنحوا عن المناصب الرسمية التي لوثكم بها هذا النظام ، وتهجروا أبواب هؤلاء السلاطين الذين بارزوا الله بالحرب ، حتى لا يصيبكم ما يصيبهم ، والتزموا طريق النجاة الذي حدده صلى الله عليه وسلم للسائل عنه بقوله: ((أمسك عليك لسانك، وليسعك بيتك، وابك على خطيئتك)) (رواه الترمذي - صحيح الجامع الصغير).

وأخيرا نسأل الله العلي القدير بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يقيض لهذا الأمة علماء ربانيين صادقين، وأئمة هداة مهديين ، ومجاهدين صابرين محتسبين ، حتى تعود خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله ، ونسأله أن يلهمنا الصواب في القول ، والسداد في العمل ، ويهدينا طريق الرشاد ، ويسدد خطانا ويوفقنا جميعا لما يحبه ويرضاه ، ونسأله حسن الختام لنا ولكم ، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

هيئة النصيحة والإصلاح / مكتب لندن
عنهم؛ **أسامة بن محمد بن لادن**
التاريخ: 1415/8/28 هـ
الموافق : 29 /1/1995م